



Distr.
LIMITED

FCCC/CP/2001/L.16
8 November 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة

مراكش، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال

مشروع تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السابعة المعقودة

في مراكش في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ..

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

الجزء الأول: المداولات

الفصل الأول: افتتاح الدورة

ستصدر الفروع اللاحقة من مشروع التقرير في إضافات لهذه الوثيقة

أولاً - افتتاح الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف

١ - افتتحت الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة عملاً بالمادة ٧-٤ من الاتفاقية، في قصر المؤتمرات بمراكش، المغرب، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وافتتح الدورة رئيس الدورة السادسة للمؤتمر، السيد يان برونك وزير الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة في هولندا.

باء - بيان رئيس مؤتمر الأطراف في دورته السادسة

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٢ - قال رئيس المؤتمر في دورته السادسة إن اعتماد اتفاقات بون بشأن تنفيذ خطة عمل بونينس آيرس (المقرر ٥/م-٦) قد أثبت أن المجتمع الدولي قادر على التوصل إلى اتفاق بشأن المشاكل العالمية. أي أن العمل المتعدد الأطراف هو أسلوب ناجح بالفعل. كما أن تلك الاتفاقات تدل على الدور المركزي للتعاون الدولي في تحقيق الأهداف المشتركة الأسمى للمجتمع العالمي. وفي حين أنه من الممكن انتقاد العوامة، فقد كانت تلك الاتفاقات السياسية نتيجة للحوار والتفاهم المتبادل والتحلي بروح توفيقية واستعداد للتوصل إلى حلول وسط والتفاني في سبيل تأمين استمرارية الأرض فضلاً عن البشرية. ثم إن تلك الاتفاقات تتيح الآن التصديق على بروتوكول كيوتو بحيث يمكن أن يبدأ نفاذه قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢.

٣ - وأضاف قائلاً إن العلاقات الدولية والأمم المتحدة قد أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد ترددت أصدائها في شتى أنحاء العالم وغيرت النظرة إلى العلاقات الدولية مثبتة أن التعاون الدولي أمر ضروري لحل المشاكل العالمية. والخطر الأشد الذي يتهدد الأمن والاستقرار يكمن في انعدام المساواة الاجتماعية - الاقتصادية، والتهميش السياسي، وإهمال القيم. إلا أن التعاون الدولي يمثل عملية مستمرة لا يمكن لأي بلد أن يمضي فيها منفرداً. بل إن أعضاء المجتمع الدولي يستطيعون معاً المضي قدماً شريطة أن يراعي كل منهم مصالح الآخرين.

٤ - وتابع قائلاً إن الهدف الرئيسي للدورة السادسة للمؤتمر قد تمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ خطة عمل بونينس آيرس. وبالتالي فإن بعض القضايا غير الوثيقة الصلة بالموضوع مثل بند جدول الأعمال الذي ترك معلقاً في تلك الدورة، والنظام الداخلي، قد أرجئت ريثما يتم إنجاز العمل بشأن القضايا الأساسية. وقال إن أحدث المعارف العلمية الواردة في التقرير التقييمي الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تدل على أن

بروتوكول كيوتو لا يمثل سوى خطوة صغيرة إلى الأمام في مسألة المناخ. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله، ويجب على المؤتمر ألا يعرض عن الجدول مستقبلاً بشأن مدى كفاية الالتزامات، مع احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة. كما ينبغي إيجاد حل فيما يتعلق بالنظام الداخلي لأن من شأن وجود قواعد واضحة أن يبسط العملية إلى حد بعيد.

٥- وقال إن التركيز في الدورة الحالية سينصب الآن على إنجاز ترجمة اتفاقات بون إلى لغة قانونية. ففي بون، أعادت جميع الأطراف تأكيد عزمها على إنجاز العمل بشأن القضايا المعلقة بطريقة تفي بتلك الاتفاقات. وأشار إلى أن المشاورات التي أجراها مع القادة السياسيين في الفترة الفاصلة بين الدورتين قد جعلته يعتقد أن الجميع يريدون المحافظة على سلامة الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها.

٦- وفي الختام، أعرب عن تقديره لأعضاء المكتب ولأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لما قدموه له من دعم خلال فترة توليه لمنصبه، كما أعرب عن تقديره لجميع المشاركين لمساهماتهم في إنجاز دورة المؤتمر المعقودة في بون.

جيم - انتخاب رئيس مؤتمر الأطراف في دورته السابعة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٧- انتخب مؤتمر الأطراف بالتزكية، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وبناء على اقتراح من الرئيس المنتهية ولايته، السيد محمد اليازغي، الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة في المغرب، رئيساً لدورته السابعة.

دال - بيان الرئيس

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٨- رحب الرئيس، لدى توليه مهام منصبه، بجميع المشاركين في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف. وقال إن المغرب يشعر بالاعتزاز فعلاً لاستضافة أول دورة للمؤتمر تعقد في أفريقيا، هذه القارة التي عانت كثيراً من الآثار السلبية لتغير المناخ والتي تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتلك الآثار. وأعرب عن أمله بأن يتم إدراج هذه الجهود في السياق العام للكفاح من أجل استئصال شأفة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية في العالم النامي. وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تزايدت ضرورة العمل المتضافر من قبل المجتمع الدولي بطريقة مجدية وبروح من الوئام. وقال إن انعقاد المؤتمر في موعده المقرر يمثل رسالة واضحة إلى أولئك الذين يسعون إلى وقف مسيرة التقدم في اتجاه التفاهم المتبادل فيما بين الشعوب وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وأضاف قائلاً إن بلده قد قام، في الأشهر الثلاثة التي انقضت منذ نهاية الدورة السابقة، ببذل كل ما في وسعه

لضمان تهيئة بيئة عمل ملائمة للمؤتمر، وأشاد بجميع أولئك الذين أسهموا في هذا الجهد. وأوضح أن المغرب معرض للتأثر بصفة خاصة بآثار تغير المناخ سواء نتيجة للفيضانات أو الجفاف حسبما يمكن ملاحظته في الأرياف القريبة. ولذلك فإن المغرب يدعم بحزم العملية التي استهلكت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، وسيستكمل في وقت قريب الإجراءات التشريعية اللازمة للتصديق على بروتوكول كيوتو.

٩- وأضاف قائلاً إن النجاح الذي تحقق في دورة بون، بعد الخروج من الوضع المعقد في لاهاي، لم يكن نتيجة للتحلي بروح المسؤولية والإرادة السياسية التي أبدتها جميع المعنيين فحسب، بل إنه يجب أن يعزى بصفة خاصة إلى المساهمة البارزة التي قدمها سلفه السيد يان برونك الذي ترك بصمات لا تمحى على المفاوضات بفضل صبره ومثابرتة وغزارة أفكاره وما يطرحه من حلول متنوعة، ولذلك فإنه من المؤكد أن يدعى إلى المساهمة في العملية مرة أخرى. وشدد على أن للدورة الحالية هدفاً واحداً هو وضع اتفاقات بون موضع التنفيذ، وإرساء الأساس لبدء نفاذ بروتوكول كيوتو، وتقديم اتفاقية معززة إلى قمة جوهانسبرغ. كما أن لهذه الدورة شعاراً واحداً: احترام سلامة اتفاقات بون. وقال إن الطريق إلى الأمام واضحة ومواقف جميع الأطراف معروفة تماماً، وهو مقتنع بأن النجاح يكمن في الحوار والقدرة على الإصغاء لوجهات نظر الآخرين وتوفير قدر من التصميم ذلك لأن الوقت هو العنصر الأساسي. وأشار إلى أن التقرير التقييمي الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون "تغير المناخ ٢٠٠١" قد أطلق أحراس الإنذار مرة أخرى. فالدور الذي يضطلع به المؤتمر لا يتمثل في استنباط الاستجابات والحلول لمشاكل تغير المناخ فحسب، بل إنه يتمثل أيضاً في القيام بذلك بطريقة يفهمها الناس في حياتهم اليومية. وينبغي أن تحتل الاتفاقية المكانة التي تستحقها، إلى جانب الصكوك المتعلقة بالتنوع الحيوي والتصحر، في الكفاح ضد الفقر والجوع ومشاكل إمدادات المياه. وينبغي أن تثبت الدورة الحالية أن المفاوضات المتعددة الأطراف ضمن إطار الأمم المتحدة يمكن أن تفضي إلى مقررات والتزامات محددة.

هاء - كلمات الترحيب

(البند ١د) من جدول الأعمال)

١٠- نقل السيد عبد العزيز سعدي، رئيس المجلس الاقليمي لمراكش، أطيبت تمنيات جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، بالنجاح للمؤتمر، وقال إن الدورة السابعة تتيح فرصة تاريخية لاحتراز تقدم كبير في سبيل تيسير التصدي بفعالية لتغير المناخ نظراً لطابع القضايا العلمي والسياسي. وحقاً إن الصحراء تتعدى على الأخضر واليابس باطراد مع ازدياد الجفاف المستمر، وتنكمش الأراضي الزراعية نتيجة لذلك. وهذه الظواهر تنطوي على آثار سلبية على الاقتصاد لتشجيعها الهجرة الجماعية من الريف إلى المدن وزيادة البطالة. وفي الختام رحب بجميع المشاركين في مراكش، "عاصمة الجنوب".

١١- ورحب السيد عمر جزولي، رئيس حاضرة مراكش، بجميع المشاركين في مدينة مراكش، ووصفها بأنها مدنية فخمة ذات ماضٍ مجيد ومتألف، وموقع تراث عالمي اعترفت به منظمة اليونسكو. وقال إن الدورة السابعة للمؤتمر ستدعي إلى إيجاد حلول لمشاكل الاحترار العالمي والجفاف وطبقة الأوزون وانبعاثات غازات الدفيئة، وذلك لدرء وقوع كارثة على نطاق عالمي واسع. وإن المغرب، بوصفه موقعاً على اتفاقية ١٩٩٢ في ريو، اتخذ تدابير مبكرة لمعالجة مشكلة تدهور البيئة فأنشأ جلالة الملك الراحل، الملك الحسن الثاني، وزارة لحماية البيئة. ومراكش، بصفتها المركز السياحي للمغرب، تقوم بأنشطة لحماية تراث المدينة الأخضر، فضلاً عن تنفيذ مشاريع لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع معالجة النفايات وقطاع النقل.

واو - بيان الأمين التنفيذي (البند ١٥ هـ) من جدول الأعمال)

١٢- أكد الأمين التنفيذي للرئيس الجديد دعمه له أثناء الدورة، وأعرب عن تقدير خاص للترحيب الحار بجميع الممثلين من جانب سكان مدينة مراكش الجميلة والتاريخية ومنطقتها. وشكر بوجه خاص أيضاً يان برونك، الرئيس الذي انتهت ولايته والذي كرس طاقته والتزامه السياسي طوال سنتين تقريباً لصوغ اتفاقات بون. وقد شكّلت تلك الاتفاقات خطوة كبيرة إلى الأمام في مكافحة تغير المناخ، ونجاحاً هائلاً للتعاون المتعدد الأطراف. وقد تعزز الاتجاه نحو تعدد الأطراف أكثر بانعقاد دورة المؤتمر الحالية بفضل تصميم الحكومة المضيفة وعلى الرغم من الجيوشانات الحالية في السياسة العالمية. وبالتالي، وجب لزاماً على الجميع أن يحافظوا على الزخم السياسي الساجم عن اتفاقات بون وأن يحولوه إلى مقررات جوهرية تضمن تقدم الاتفاقية وتنفيذ بروتوكولها، بروتوكول كيوتو.

١٣- وستقتضي مواجهة التحدي المقبل اظهار إرادة سياسية من جانب البلدان كافة، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق الثاني. فانسحاب الولايات المتحدة من البروتوكول يعني أنه يجب على بقية البلدان المدرجة في المرفق الثاني أن تضمن أن يؤدي تنفيذ البروتوكول إلى تخفيضات حقيقية في انبعاثات غازات الدفيئة فيها على الرغم من المرونة التي تسمح بها اتفاقات بون. فما سعت الاتفاقية إلى تحقيقه في أحد أهم التزاماتها هو حدوث تغيير في الاتجاهات الطويلة الأجل لتلك الغازات بالتحديد؛ وهو التزام يجب أن يظل هدفاً أساسياً لأعمال تلك البلدان. وكذلك يتوقع المجتمع الدولي من تلك البلدان اظهار الالتزام السياسي الضروري بالمرحلة الأولية لآلية التنمية النظيفة، وهي آلية واعدة بالكثير للبلدان النامية، ولكنها يمكن أن تتأثر بنقص الطلب في السوق.

١٤- إن مؤتمر الأطراف، الذي يجتمع لأول مرة في القارة الأفريقية، يجب أن يغتنم هذه الفرصة لا يلاء اعتبار خاص للوضع الذي تواجهه البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتغير المناخ. فعلى الرغم من أن هذه البلدان لا تتحمل أي مسؤولية تاريخية عن هذه الظاهرة، فإنها في خط المواجهة من حيث آثارها الضارة. ويمثل المؤتمر فرصة لتلبية

احتياجات تلك البلدان، لا سيما احتياجات الأقل نمواً بينها، سواء بتعزيز العمل في مجال التكيف أو عن طريق آلية التنمية النظيفة.

١٥ - ويضاف إلى ذلك أن جدول أعمال الدورة يتيح للمؤتمر فرصة للتطلع إلى المستقبل: فالتقرير التقييمي الثالث للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يمكن أن يعطي مؤشرات لعمل الاتفاقية في المستقبل، في حين أن البند المتعلق بمدخلات المؤتمر لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يمكن أن تثير مناقشة، لا عن تنفيذ الاتفاقية فحسب، بل أيضاً عن وضع استراتيجية مناخية في الأجل المتوسط. ومؤتمر القمة نفسه يمكن أن يحدد اتجاه المرحلة التالية لمفاوضات المناخ، معبئاً الأوساط المناخية بكاملها بحيث يؤدي كل منها دوره. وختاماً ذكر أن هذه الدورة ستكون آخر دورة للمؤتمر يحضرها بصفته الأمين التنفيذي، وأعرب عن تمنياته الصادقة لها بالنجاح.

زاي - بيانات أخرى

١٦ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أدلى ببيانات ممثلو كل من إيران (نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين)؛ وبوركينا فاصو (نيابة عن المجموعة الأفريقية)؛ وسويسرا (نيابة عن مجموعة سلامة البيئة)؛ وغانا؛ وسلوفينيا (نيابة عن مجموعة ال ١١ الوسطى ومالطة وقبرص)؛ ومالي (نيابة عن أقل البلدان نمواً)؛ والمملكة العربية السعودية؛ وأستراليا؛ وكازاخستان (نيابة عن بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ومولدوفا)؛ واليابان؛ والكويت؛ وبلجيكا (نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها)؛ وكندا؛ والإمارات العربية المتحدة.

١٧ - وأكد جميع المتحدثين مرة أخرى التزامهم بالحفاظ على السلامة السياسية لاتفاقات بون، وأشاروا إلى أن مهمة الدورة الحالية تتمثل في ترجمة تلك الاتفاقات إلى لغة قانونية بغية استكمال تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس.

— — — — —